الخطوط الرئيسية للإصلاح الاجتماعي

بقلم الأستاذ محمد زكي عبد القادر

يظهر أن فى البيئة المصرية بعض الانحرافات الخاطئة فى فهم الإصلاح الاجتماعى . ويظهر أن بعض هذه الانحرافات سيظل زمنا آخر . وليس فى ذلك ما نخافه ، فإننا نمر بمرحلة ضرورية قبل أن يثبت الإصلاح الاجتماعى فى أساسه الصحيح وعلى قواعده الواضحة . ومن المؤكد أن المسائل الاجتماعية أخذت تستغرق جانبا كبيرا من اهتمامنا وبحثنا منذ انتهينا الى إقرار العلاقات بيننا وبين بريطانيا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ففى هذا التاريخ كانت السياسة تكاد تكون شغلنا الشاغل . كانت تشغل الحكومات والجماعات والأفراد ، وكان أثرها واضحا فى كل شىء . كانت تطغى على مناحينا الاقتصادية والاجتماعية ، وينحرف نحوها تفكيرنا وعملنا ، سواء أردنا أم لم نرد . فلما انتهى الأمر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ خف اشتغالنا بها ، وأخذت مشاكلنا ومناحينا الأخرى تبدو ، وتحتل مكانها الجدير بها . بدأنا نفكر فى شؤوننا الاقتصادية والاجتماعية وكثر البحث وتنوعت أساليبه ولم يقتصر هذا التحول على الشعب ، بل شمل الحكومة أيضا . ومن يراجع الميزانيات المصرية فى سنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ يجد أثر هذا التحول بارزا .

ثم جاء إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية تأكيدا رسميا لأهمية الإصلاحات الاجتماعية ، وترديدا للرغبة العامة الشاملة فى أن تأخذ هذه الإصلاحات طريقا عمليا . ولو لم تنشب الحرب الحاضرة ، لأصبح برنامج الإصلاح الاجتماعى أهم برنامج للحكومات بمختلف ألوانها ونزعاتها الحزبية غير أن نشوب الحرب وإن حال دون القيام بكثير من الإصلاحات الاجتماعية الضرورية فإنه لم يحل دون التفكير فيها ، ودون بحثها ودراستها .

ونحن نخطئ فى بعض الأحيان فى فهم جوهر الإصلاح الاجتماعى . فبعضنا يحسبه الإحسان وجمع الأموال من الأغنياء وإنفاقها على الفقراء ، وبعضنا يحسبه إنشاء الملاجئ وإطعام صغار التلاميذ وفريق يراه فى جمع المتسولين والمتشردين وإقصائهم عن أنظار الناس . بل لقد سمعت من بعض الافراد أنه كان يحسب حينما أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها ستقدم النقود للمحتاجين والمعوزين .

ولا ضرر ، كما قدمت ، فى أن تدور أمثال هذه الأفكار فى الخواطر . فهى وإن أخطأت فهم الإصلاح الاجتماعى فى وسيلته ، فإنها لم تخطئ فهمه فى غايته . وإثارة مسائل الإصلاح الاجتماعى وطرحها للبحث العام كسب لقضية هذا الإصلاح نفسه . فان أول مراتب العمل

التفكير والبحث والاقتراح . وقد تساءل الكثيرون ماذا صنعت وزارة الشؤون الاجتماعية ؟ إن الفقر والمرض والجهل — هذه الشرور جميعا — لا تزال كما هي ، وها قد مرت على إنشاء الوزارة سنتان . وقد نسي هؤلاء المتسائلون أنه اذا لم يكن لهذه الوزارة من فضل إلا أنها تثير البحث في الإصلاح الاجتماعي ، ويثبت وجودها رمزا على الحاجة الملحة اليه لكفى ذلك تبريرا لوجودها . ثم إن الظروف التي انشئت فيها والمصاعب التي يواجهها العالم منذ نحو عامين قد عطلت كثيرا من المشاريع ، ومشاريع الإصلاح الاجتماعي بالذات ، ليس في مصر وحدها ولكن في كثير من بلاد العالم .

على أن هذا استطراد ، فلنعد الى موضوعنا الذي قصدنا إليه في هذا المقال ، وهو : ما هي الخطوط الرئيسية للإصلاح الاجتماعي ؟ ما هي المبادئ العامة التي تقوم عليها فكرته والأهداف التي يرمي اليها ؟

ويمكننا في الرد على هذا السؤال أن نقرر ما يلي :

(١) أن الدولة الحديثة مطالبة في عرف رجال الاقتصاد والاجتماع ، أن توفر لكل القاطنين على أرضها مستوى مناسبا من المعاش . عليها أن تكفل لكل منهم طعاما صحيا ومسكنا صحيا ، بل إن عليها أيضا أن تكفل له الوسائل للهو والتسلية في أوقات الفراغ .

(٢) وقيامها بهذا الالتزام لا يعني أن تتبرع لهم بالمال أو أن تجمعه من طريق الإحسان ثم تعطيه لهم ، ولكن معناه أنها مطالبة بأن تهيئ لكل فرد عملا يدر عليه من المكسب ما يكفل له المستوى الإنساني . والمستوى الانساني المقصود ، هو المستوى الذي ينبغي أن يعيش فيه رجل متمدن في أمة متمدنة .

(٣) يقرر كثير من الكتاب أن الدولة ، وقد سمحت بأن يولد الطفل على أرضها ، قد التزمت التزاما ضمنيا بأن تكفل له هذه الحاجات التي قدمنا ، وأن تكفل له الحصول على قسط من التعليم العام يجعله صالحا أن يعيش في بيئة متمدنة .

(٤) وهذا الأساس هو الذي بني عليه التعليم الإلزامي .

(٥) ما دامت الدولة ملزمة بأن تكفل للفرد المستوى المناسب من المعيشة ، فانها ملزمة بأن تعفي من الضرائب دخل الفرد اذا لم يزد على الحد الذي يسمح له بأن يستمتع بهذا المستوى من المعيشة . ومن هنا كانت الإعفاءات المقررة في تشريعات البلاد المتمدنة لذوي الدخل الصغير من كل أنواع الضرائب .

(٦) إن وحدات الدخل الأولى تحتاج في الحصول عليها الى مجهود شاق . ولذلك فإنها يجب أن تعفى من الضريبة أو أن تخفف عليها ، ثم تأخذ الضريبة في التصاعد كلما زاد الدخل . فأساس الضريبة العادل هو نسبة التضحية التي يشعر بها الفرد في دفعها .

(٧) الدولة ، كما قدمنا ، مطالبة بأن تعطى لكل من يطلب عملا الفرصة له . فإذا لم تستطع أو كان المواطن عاجزا عن العمل لضعف صحته أو لإصابته بعاهة أو لكبر سنه ، التزمت الدولة بإعانته . وهذا هو الأساس الذى تعطى بمقتضاه الإعانات فى انجلترا وغيرها من الدول لذوى العاهات والمسنين والمتعطلين عن العمل وهذه الإعانات تعطى باستظام وفى كل شهر . وهى بعيدة كل البعد عن أن تكون إحسانا ، بل هى حق أساسه المبدأ الذى تقدمت الإشارة اليه .

هذه هى الأسس الرئيسية للإصلاح الاجتماعى . وهى تحتاج بطبيعة الحال الى مال ، ومال كثير . والدولة هى المطالبة بتوفيره ، وهى قادرة على ذلك بما لها من الولاية العامة وبما تملك من سلطان فى فرض الضرائب وتحديد نسبتها . ويلاحظ أن تحقيق هذه الأغراض يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الأداة الحكومية وحسن تنظيمها وكفاية القائمين على أمرها فى معالجة شؤون السياسة والاقتصاد واستنباط الموارد للثروة العامة وزيادة الدخل القومى ، وتوجيه سياسة التعليم ، وصيانة القومية ، وكفالة ازدهار الصناعة والتجارة .

محمد زكى عبد القادر

" المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفى كل خير . احرص على ماينفعك واستعن بالله ولا تعجز . وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أنى فعلت كذا كان كذا ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل فإن " لو " تفتح عمل الشيطان .

حديث شريف